



أبعاد التعاون الروسي - الإيراني

وحدود التقاء مصالحهما
في الشرق الأوسط

رشا فريد حسين بن عطاف
باحثة وناشطة سياسية لدى مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
أبريل/نيسان 2023

« ملخص تنفيذي »

أصبح انعدام الثقة سمة طاغية على كثير من علاقات روسيا في الشرق الأوسط بسبب رغبتها في الحفاظ على علاقات غير إيديولوجية وأنية مع جميع الأطراف في المنطقة، محاولة الاستفادة من القصور الأمريكي في تقديم الضمانات الأمنية لحلفائه، وتخاذه الولايات المتحدة عن دعم حلفائها الإقليميين، بينما تسعى إيران للتوسع في المنطقة بالاعتماد على تعزيز هيمنتها في الدول ذات الأغلبية الشيعية، كما استفادت من محاولة الغرب إعادتها إلى الاتفاق النووي لتمرر «مشاريعها الكبرى» من تكديس السيولة وتسريع التسليح وفك الحصار القانوني ورفع العقوبات، وبرغم ابتعاد روسيا عن الراديكالية الإسلامية إلا أن أهدافها الجيوسياسية في الشرق الأوسط تلتقي مع إيران في عدة أوجه، كما أنها تعتبر إيران دولة غير راديكالية بل إنها تعتبر المذهب الشيعي مذهب معتدل وغير متطرف، ومؤخرًا انتقل التنسيق والتعاون بين إيران وروسيا إلى مستويات أعلى خصوصًا بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

يناقش البحث المقدم بين أيديكم العديد من أوجه الالتقاء والاختلاف وبعرض تحليلي يوضح أوجه الشراكة الاستراتيجية الروسية-الإيرانية ضمن قالب موضوعي، بدايةً من الخلفية التاريخية؛

الخلفية التاريخية للعلاقة بين روسيا وإيران

الحرب الروسية-الفارسية 1796

تم في سنة 1783 توقيع اتفاقية جوارجيوس التي قضت بانتقال جورجيا التي كانت تتعرض للاضطهاد إلى حماية روسيا، ثم قامت إيران باجتياح عاصمة جورجيا تبليسي التي دمرت ونهبت، كان القيصر الجورجي قد وجه مراً طلبات إلى روسيا لتقديم المساعدة له، وقامت روسيا في أبريل عام 1796 بتوجيه فيلق قزوين برئاسة «فالريان زوبوف» من مدينة «قزلار»، واستولى الروس على قلعة «دربنت»، ثم دخلوا قبة وباكو دون أن يواجهوا أية مقاومة.

الحرب الروسية-الفارسية على التخوم -القرنين 18 و19

زادت روسيا في مطلع القرن التاسع عشر من تغلغلها في جنوب القوقاز وذلك بعد تلقى أكثر من طلب من جانب جورجيا لحمايتها من الغزو التركي والفارسي، وقام القيصر «ألكسندر الأول» في سبتمبر عام 1801 بضم مملكة «كارتلي» و«كاخيتيا» إلى روسيا، ثم انضمت اقاليم «مينغريليا» و«أميرتيا» و«غوريا» التي تعتبر الآن جزءاً من جورجيا المعاصرة إلى روسيا، مما أثار استياء إيران، وبعد أن احتلت القوات الروسية عام 1804 إمارة «خان غنجه» للحيلولة دون زحف فصائل غنجه العسكرية على جورجيا أعلنت بلاد فارس الحرب على روسيا، لكن في نهاية الأمر استولت القوات الروسية على إمارات «باكو» و«شيكين» و«قبة ودرينت».

اضطرت القيادة الروسية لتوقيع اتفاقية الهدنة مع الفرس في شتاء عام 1806 – 1807، بعد نشوب الحرب بين روسيا وتركيا في عام 1806، لكن شاه إيران عقد في عام 1807 حلفاً ضد روسيا مع فرنسا نابليون، فاستؤنفت العمليات الحربية، ثم قامت بلاد فارس بإلغاء الاتفاقية مع فرنسا واستعادت تحالفها مع بريطانيا، وبادرت بريطانيا إلى حمل تركيا على عقد اتفاقية مع إيران حول العمليات المشتركة في جبهة القوقاز، وقامت القوات الروسية في خريف العام نفسه بإيقاف هجوم الفرس وحالت دون اندماجهم بالقوات التركية.

وبعد التوقيع على اتفاقية الصلح «الروسية-التركية» صارت بلاد فارس تميل إلى السلام مع روسيا، لكن ورود نبأ احتلال نابليون لموسكو زاد من نفوذ الكتلة العسكرية لدى حاشية الشاه الإيراني، وتم تشكيل جيش ضخيم في جنوب أذربيجان برئاسة «عباس ميرزا» زحف نحو جورجيا، لكن الجنرال «بيوتر كوتلياريفسكي» دحر الجيش الإيراني المتفوق عليه فاحتل مدينة «لينكوران» وحمل الشاه على بدء مفاوضات السلام.

وتم في 12 أكتوبر عام 1813 التوقيع على معاهدة «جولستان» للسلام التي اعترفت ببلاد فارس بمقتضاها بانضمام جورجيا الشرقية والقسم الأكبر من أذربيجان إلى روسيا، ونالت روسيا الحق المطلق في الإبقاء على أسطول حربي في بحر قزوين.

ضم أرمينيا الشرقية إلى روسيا

أسفرت الحرب الروسية-الفارسية في أعوام 1826-1828 عن ضم أقاليم أرمينيا الشرقية إلى الامبراطورية الروسية، ولم يسلم الفرس بفقدان القسم الأكبر من المنطقة الشرقية في جنوب القوقاز فبدأ بعد توقيع اتفاقية «جولستان» التقارب بينهم وبين بريطانيا، مما أدى إلى توقيع اتفاقية عام 1814 «الفارسية-البريطانية»، وشنت إيران حملة مناهضة للروس بين الحكام الأذربيجان والداغستان، لكن روسيا استطاعت إخضاع إمارة «خان شيروان»، وبحلول عام 1824 انتهت من ضم «داغستان» إلى روسيا.

أسفرت الحروب الروسية-الفارسية عن ضم المنطقة الشرقية في جنوب القوقاز إلى روسيا التي أصبحت بعد ذلك تسيطر على بحر قزوين، كما خلقت الظروف الملائمة لبطش نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط، أما الشعوب المسيحية في شرق جورجيا وشمال شرق أرمينيا فتحررت من نير الأتراك والفرس واحتفظت بأصالتها العرقية.

التنافس الروسي-البريطاني في بلاد فارس

استمر الصراع «الروسي-البريطاني» في بلاد فارس حوالي 100 سنة، وكان هذا الصراع مشهداً من مشاهد التنافس الهائل الذي اندلع بين الامبراطوريتين العظميين في ربوع آسيا، كان يكمن جوهر التنافس أولاً في صراع المصالح التجارية في منطقتي إيران وجنوب القوقاز اللتين ربطتهما التجارة المشتركة.

وكانت منافسة الانجليز تلحق ضرراً شديداً بالتجارة الروسية، وبالإضافة إلى استخدام البريطانيين لدرب القوافل القديم «طرابزون - تبريز» فانهم صاروا يلجأون إلى نقل سلعهم بالترانزيت عبر منطقة جنوب القوقاز دون أن يدفعوا الرسوم الجمركية الروسية التي بدأ تطبيقها منذ عام 1827، وكانت طرابزون تحصل في كل عام من ترانزيت السلع إلى بلاد فارس على مبلغ 5.5 مليون روبل، بذلك قام الانجليز بأبعاد الروس من السوق الإيرانية، فردت الحكومة الروسية على هذا بفرض الرسوم الجمركية على كل من يمر بمنطقة جنوب القوقاز، كما أنها أعدت مشروعاً للاستيلاء على طرابزون، وبعد اتخاذ هذه الخطوات صار الانجليز يشكون من انهم وجدوا أنفسهم مقطوعين عن بحر قزوين وآسيا الوسطى، وإلى جانب التنافس في المجال التجاري اشتد الصراع الانجليزي-الروسي في المجال السياسي.

الصراع من أجل السيطرة على أفغانستان

جرى في الربع الثاني من القرن التاسع عشر انتقال الصراع السياسي والعسكري إلى شرق الهضبة الإيرانية وعلى مدينة «هرات» بصورة خاصة، ولا تزال هذه المدينة لحد الآن تلعب دور ملتقى الطرق العالمية المؤدية إلى وسط آسيا وبلاد فارس والهند، وبعد هزيمة بلاد فارس في صراعها مع روسيا صارت تبحث عما يعوض ذلك في الشرق وتسعى للاستيلاء على «هرات» مستفيدة من الفوضى السائدة في أفغانستان التي تحولت إلى إمارة مستقلة، وأساءت طموحات بلاد فارس في هرات بصفتها ملتقى للطرق المؤدية إلى الهند بعلاقتها مع الانجليز.

أحكم الفرس عام 1833 الحصار على «هرات»، لكنه باء بالفشل، ثم بدأوا الحصار الثاني مما أثار المقاومة الشديدة من جانب الانجليز، ومما يجدر بالذكر أن الضابط البريطاني «ألدريد بوتينجر» كان يترأس الدفاع عن هرات، أما الضابط الروسي «الكونت سيمونيتش» فكان يقود جيش الشاه.

وقد أثرت هزيمة روسيا في حرب القرم التي اندلعت بين روسيا والدولة العثمانية المدعومة من قبل بريطانيا وفرنسا ومملكة سردينيا في وضع بلاد فارس على الصعيد العالمي، واحتلت إيران «هرات» عام 1856، مما أدى إلى إعلان بريطانيا الحرب عليها واحتلال عدد من المواقع الهامة على ساحل الخليج العربي، بما فيها «بوشهر»، ثم وجهت بريطانيا أسطولها نحو نهري «الأهواز»

و«الكارون» لقطع الطرق التجارية الفارسية في جنوب البلاد، وقضت معاهدة باريس التي ائتمنت عام 1857 نتائج حرب القرم بتحرير أراضي أفغانستان بما فيها مدينة هرات والاعتراف باستقلالها التام، واجبرت بلاد فارس على استشارة بريطانيا في حال وقوع أي اشتباكات على الحدود بين الدولتين.

ما بعد الحرب العالمية الثانية.. تنامي نفوذ أمريكا

أدى الانتصار على ألمانيا النازية إلى حدوث انقسام في صفوف الحلفاء مما أثر على علاقات موسكو مع طهران. (في 6 أكتوبر عام 1947 عقدت بين إيران والولايات المتحدة «اتفاقية البعثة العسكرية الأمريكية في إيران» التي زادت من سيطرة المستشارين العسكريين الأمريكيين على الجيش الإيراني، الأمر الذي أدى إلى وقف إيران الرسمي موقفًا معاديًا للسوفييت، وشهدت الفترة التي سبقت سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي مستويات مختلفة في العلاقات السوفيتية الإيرانية من توتر العلاقات إلى العلاقات الطبيعية).

وعلى سبيل المثال وقعت حكومة الجنرال «رزمر» عام 1950 في طهران اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي وبدأت في العام نفسه المحادثات في موضوع تسوية مشاكل الحدود وغيرها من المشاكل في العلاقات بين البلدين.

وأُسفرت زيارة شاه إيران إلى الاتحاد السوفيتي في يوليو عام 1956 عن إدلاء الشاه بتصريح جاء فيه أن بلاده «لم ولن تنضم إلى كتل معادية وأحلاف للاتحاد السوفيتي»، إلا أن إيران تبنت بعد فترة مبدأ «ايزنهاور» وعقدت في 5 مارس عام 1959 الاتفاقية الثنائية الإيرانية-الأمريكية العسكرية التي تسمح بدخول القوات الأمريكية في أراضي إيران وتحويلها إلى رأس جسر عسكري أمريكي.

كما شهدت العلاقات السوفيتية -الإيرانية فترات تخفيف التوتر، وذلك في زمان حكم رئيس الوزراء محمد مصدق (1951-1953) الذي كان يمثل مصالح البرجوازية الوطنية الإيرانية، لكن تلك الحكومة سقطت نتيجة الانقلاب الذي أسفر عن اعتقال مصدق، وبدأت في فترة ما بعد سقوط نظام الشاه صفحة جديدة في العلاقات بين موسكو وطهران.

العلاقات الإيرانية السوفيتية بعد 1953

بعد قيام انقلاب عام 1953 المدعوم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الذي أدى إلى انقسام القوى اليسارية وسقوط حكومة مصدق، شهدت العلاقات السوفيتية الإيرانية تقلبات من البرودة إلى العلاقات الطبيعية، لكن الشاه رضا بهلوي ظل يؤكد كل مرة وفاء لأصدقائه الأوروبيين والأمريكيين الذين ضمنوا صعوده إلى السلطة مجددًا، وانطلاقًا من هذا الأمر فإن رضا بهلوي لم يكن بوسعها أن ينتهج سياسة مستقلة واضطر إلى ممارسة السياسة الموالية لأمريكا مؤكدًا كل مرة وجود الخلافات بينه وبين جاره الشمالي.

في 11 أكتوبر عام 1955 أعلن رئيس الوزراء الإيراني حسين علاء انضمام بلاده إلى «حلف بغداد2»، الأمر الذي أثار ردًا سلبيًا من جانب موسكو، وأعلن «نيكيتا خروشوف» في بيان صادر عنه أنه يندد بهذه الخطوة ويصف الحلف بأنه فقاعة صابون ستنفجر بسرعة، وردًا على ذلك أعلن حسين علاء أن الاتحاد السوفيتي هو فقاعة من الصابون كتب لها الانفجار في أسرع وقت.

(2) صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف هي الولايات المتحدة، ووعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا، انضم العراق لهذا الحلف بعد القمة العربية التي جرى الاتفاق بموجبها على معاهدة الضمان الاجتماعي، يعد هذا الحلف أحد أقل الأحلاف نجاحًا في فترة الحرب الباردة، إذ انسحب العراق من الحلف إبان إعلان ثورة 14 يوليو 1958. كما نأى الحلف بنفسه عن الصراع العربي الإسرائيلي في فترة الستينات وامتنع عن تقديم العون لباكستان في نزاعها مع الهند. وبعد غزو تركيا لقبرص عام 1974 أوقفت أمريكا مساعداتها العسكرية لتركيا، وفشل الهدف الأساس من وراء تأسيس هذا الحلف في وقف نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي وُطد ووسّع علاقاته في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة مع مصر والعراق وسوريا واليمن الجنوبي والصومال، وفي عام 1979 حل الحلف مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

وكانت تصريحات كهذه من شأنها تعقيد العلاقات، ولم يساعد في تحسينها حتى توقيع معاهدة الحدود السوفيتية الإيرانية ونظام تسوية نزاعات الحدود في 14 مايو عام 1957 وتبادل الزيارات على المستوى العالي، في 15 سبتمبر عام 1962 تبادلت طهران وموسكو مذكرتين تهدفان إلى زيادة الثقة بين البلدين، وأعلنت إيران آنذاك أنها لن تسمح للدول الأجنبية بأن تمتلك قواعد صواريخ في أراضيها، وأكدت هذا الموقف بعد أن شنت الصحف السوفيتية وإذاعة موسكو حملة دعائية على حلف السنو «حلف بغداد سابقاً» ورفضت إمكانية تحويل أرضها إلى جسر لاعتداء الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي، لكن الواقع بين عكس ذلك، وشهدت الحدود السوفيتية الإيرانية حوادث كثيرة وبصورة خاصة إفشال المناورات السوفيتية في منطقة باكو العسكرية لإقامة طائرة «ليبراتور» الأم.

ما بعد 1979 (قيام الجمهورية)

«كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالجمهورية الإسلامية في فبراير 1979».

أثناء الحرب الإيرانية العراقية، مد السوفييت صدام حسين بكميات ضخمة من الأسلحة التقليدية، وكان آية الله خميني يعتبر الآن الإسلام غير متوافق بالأساس مع المثل الشيوعية السوفييتية (مثل الإلحاد)، تاركاً صدام حسين العلماني حليفاً لموسكو. بعد الحرب، وخاصة عند سقوط الاتحاد السوفيتي، شهدت العلاقات الإيرانية الروسية تقدماً مفاجئاً في العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وسرعان ما بدأت إيران في شراء الأسلحة من روسيا.

بحلول منتصف التسعينيات، كانت روسيا قد وافقت بالفعل على مواصلة العمل على تنمية البرنامج النووي الإيراني، مع خطط لإنهاء إنشاء مفاعل بوشهر الذي تأخر إنشائه لما يقارب 20 عاماً.

الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ فترة ولايته الأولى لإعادة روسيا إلى مكانتها كقوة إقليمية كبرى، وقد بدأ بإعادة بناء روسيا من خلال بعث نسخة منقحة، أكثر واقعية، من الاتحاد السوفيتي على أسس جديدة.

أدت جهود بوتين لإعادة تأكيد السيطرة الروسية على الفضاء ما بعد السوفييتي؛ أي الخارج القريب وفق النظرة السياسية الروسية، إلى إجراءات ملموسة تجاه الدول المجاورة مثل جورجيا وأوكرانيا، ودفعت عدة أسباب روسيا إلى التدخل عسكرياً، تتمثل أهمها برغبة بوتين والقيادة الروسية الحالية في إعادة روسيا إلى وضعها قبل العام 1989 كقوة عالمية، وقد عمل بوتين شخصياً على هذا المشروع.

لكن المقاربة التي تتبناها روسيا في الشرق الأوسط تحركها مبادئ وأولويات سياسات خارجية عديدة، يمكن معرفة البعض منها عن طريق العقيدة الروسية³ والبيانات الحكومية، ويعتبر الشرق الأوسط سمة من مفاهيم السياسات الخارجية للاتحاد الروسي، ولكن لم يتم ذكر المنطقة في الوثيقة على أنها أولوية لموسكو، وتؤكد نسخ سابقة لمفهوم السياسات الروسية على أهمية استقرار الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، ولكن مفهوم سياسات الاتحاد الروسي في 2013 أخذ في الاعتبار الربيع العربي في 2011 وعدم الاستقرار الناتج عن تداعياته، وتنص النماذج المتكررة اللاحقة لمفهوم سياسات الاتحاد الروسي على اعتبار توسيع نطاق العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط كهدف معلن عنه، كما تم تسليط الضوء على كل من إيران وسوريا باعتبارهما أولويات في المنطقة، وعلى نطاق أوسع فإن استراتيجية الأمن القومي الروسية لعام 2015 سعت لزيادة أمن الطاقة، وأشارت العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014 إلى الرغبة في توسيع التعاون «العسكري

(3) نصت على زيادة التعاون مع الصين والهند والدول السلافية، بالإضافة إلى تقوية علاقاتها مع الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وضرورة تعميق علاقات روسيا مع الجمهوريات غير المعترف بها عالمياً والتي خلقها التدخل العسكري الروسي، سواءاً جمهوريتي «دونيتسك» و«لوغانسك» في شرقي أوكرانيا، أو جمهوريتي «أبخازيا» و«أوسيتيا» في جورجيا.

السياسي» و«العسكري الفني» مع الدول الأجنبية، ويمكن ملاحظة كلتا الأولويتين في مقارنة روسيا الإقليمية التي تسلط الضوء على الطاقة والتعاون الدفاعي والأنشطة التجارية والاستثمارية، وحديثاً نصت العقيدة أن «سياسة روسيا المستقلة الداخلية والخارجية تواجه إجراءات معاكسة من الولايات المتحدة وحلفائها الهادفين للمحافظة على هيمنتهم في العالم، بما في ذلك في محيطاته»، ولفتت إلى رغبة روسيا في تطوير ممر بحري «آمن وقائم على التنافسية» من أوروبا إلى آسيا يعرف بـ «الممر الشمالي الشرقي» عبر ساحل المنطقة القطبية الشمالية وضمان تشغيله طوال العام، وأكدت بأنها ستدافع عن مصالحها في محيطات العالم بحزم وتصميم.»

كما تسعى لتعظيم الامتيازات الاقتصادية والسياسية والأمنية فهي تسعى في الوقت ذاته للتقليل من امتيازات منافسيها خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتقديم نفسها للشرق الأوسط على أنها بديل للمنافسين، وتقديم سياساتها الخارجية على أنها سياسة علمانية ومعاملاتية وغير إيديولوجية مما يسمح للحكومة الروسية وقادة الأعمال الروس بالتفاعل مع جميع الجهات الحكومية الفاعلة بالمنطقة كما ان انعدام الترابط السياسي الغربي يمنحها ثغرة لكسب النفوذ في الشرق الأوسط، وتختلف مقارنة روسيا عن مقارنة الولايات المتحدة في أنها مرنة وقصيرة المدى وأنية، في حين تطمح واشنطن لتكوين علاقات طويلة المدى مع الشركاء الإقليميين تقوم على «ضمان أمن الولايات المتحدة والنهوض بالقيم الغربية مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر الديمقراطية».

بالإضافة إلى ذلك فهي تسعى لتكون وسيطاً للنزاعات بعد أن شاركت في عديد من المفاوضات حول عملية السلام بين العرب وإسرائيل وعرضت التوسط في النزاعات في سوريا واليمن.

وتعتمد الاستراتيجية التي تتبناها روسيا على توافر «الموارد والفرص»، على سبيل المثال قدم الربيع العربي فرصة لها لإعادة تموضعها باعتبارها مركز ثقل خارجي، حيث قدم تدخلها في سوريا فرصة في أن تصبح مصوِّتاً رئيسياً في المفاوضات بشأن مستقبل سوريا وتعزيز وجودها هناك وتعاونها التكتيكي سواءاً مع إيران أو نظام بشار الأسد، وفي العراق حيث أتاح تقسيم النخب السياسية وإبطال مركزية صنع القرار فرصاً لروسيا لتعزيز نفوذها من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة التي يمكن لروسيا إشراكها وجعلها تتنافس فيما بينها.

كما استفادت أيضاً من الفرص المتاحة من الولايات المتحدة، حيث فقد القادة في الشرق الأوسط الثقة بسبب انسحاب الأمريكي من المنطقة عقب الإعلان عن توجيه التركيز على محور آسيا، بالإضافة إلى دور واشنطن المشبوه في تأجيج ثورات الربيع العربي في وقت سابق، مما أتاح لروسيا أن تقدم نفسها كداعمة للأنظمة العربية، وبالرغم من ذلك فأنها تظل شريكاً ثانوياً لدول الشرق الأوسط، إذا لم تتمكن دول الشرق الأوسط من العمل مع الولايات المتحدة.

كمثال على ذلك وقَّعت الإمارات مع روسيا اتفاقاً عام 2017 للتطوير المشترك لطيارة مقاتلة من الجيل الخامس عندما تلكأت واشنطن في بيع طائرات من طراز F32، حينها وافقت الولايات المتحدة على عقد محادثات أولية مع الامارات بشأن الطائرات.

كما تهدف روسيا من تعزيز علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط نتيجة للآتي:

1. اثبات انها دولة عظمة ولها مكانة دولية.

2. الرغبة في حجز مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات المهمة.

3. تنظر إلى الشرق الأوسط باعتباره فرصة استثمارية.»

4. الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وتجنب وجود دول مناهة والحفاظ على الأنظمة الحاكمة الحالية

وقفت روسيا موقفاً حيادياً حول استفتاء انفصال إقليم كردستان، ربما يعود ذلك إلى امتلاكها حقوقاً في العديد من حقول النفط والغاز في كل من العراق وكردستان، وجهود روسيا المتعلقة بالطاقة ما بين بغداد وأربيل في الفترة السابقة للاستفتاء تعتبر مثلاً على الدور الحاسم الذي تشغله الطاقة في الدبلوماسية الروسية.

ويبدو ان روسيا لا تمتلك حضوراً اقتصادياً قوياً في الشرق الأوسط باستثناء قطاع الطاقة وبعض مناطق التجارة المتخصصة القليلة، ومع ذلك استفادت بمهارة من أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية لتحظى بحضور أكبر وأقوى في المنطقة.

وبما أن شركاءها هم دول وكيانات سياسية لها مصالحها وأهدافها الخاصة، فقد وجدت نفسها تسير في الحياد لضمان أنها

لا تغضب طرفاً على حساب طرف أو تدين له بالكثير، ويمكن رؤية ذلك من خلال موازنة موسكو لصراعات الدول الإقليمية مثل قطر في مواجهة البحرين ومصر والسعودية والإمارات، وتجيد التعامل أيضاً مع الأنظمة السياسية المحلية المعقدة كما في العراق «حيث تشارك الجهات الفاعلة المتنافسة بما في ذلك الحكومة العراقية والزعماء البرلمانيون مسؤولو إقليم كردستان والسياسيون المدعومون من إيران».

التحديات أمام مقاربة روسيا في الشرق الأوسط

1. تم تشديد العقوبات المفروضة أصلاً عليها في أعقاب الحرب بينها وأوكرانيا، مما شكل ضغطاً محلياً على رؤوس الأموال، وتمثلت نتائج ذلك في أن أصبح الاقتصاد الروسي أكثر اعتماداً على الطاقة، والذي بدوره أدى إلى وضع موسكو بشكل متزايد تحت رحمة أسعار الطاقة المتقلبة، ويتطلب ذلك استمرارية الوصول إلى الأسواق والتعاون المستمر مع السعودية للتفاوض بشأن أسعار البترول من خلال عضويتها في أوبك+.
2. تعاملت دول الخليج مع حاجة روسيا الاقتصادية كنقطة ضعف يمكن استغلالها لصالح مكاسبها السياسية.
3. تتخوف روسيا من إجبارها على الوقوف في صف أحد حلفائها أو شركائها الاقتصاديين والاستراتيجيين في حال تم نشوب صراع أو اقتتال بينهم.
4. التزام موسكو الكامل لإيران من المحتمل أن يخلق عدم توازن في استراتيجيتها الحالية، والذي يمكن أن يؤدي إلى عرقلة أهدافها أو فرض قيود على عدد من الفرص المتاحة أمامها.

مشروع الشرق الأوسط الكبير «النسخة الروسية»

يقال إن المشروع الروسي «لم يكتمل بعد» وإن كان العمل عليه يتم بإشراف مباشر من دوائر الحكم العليا في روسيا، صحيح أنه صيغ في وثيقة سرية لكنه ما زال منفتحاً على إدخال التعديلات والإضافات عليه، بالارتباط مع التطورات السياسية العاصفة التي تشهدها المنطقة المستهدفة، ويهدف المشروع إلى «تحرر الشعوب التام من الاستعمار» ووضع حد للتأثير الأميركي الهدام، وتحقيق توازن في المصالح الجيو-سياسية، وإقامة تحالفات إقليمية على قاعدة التعايش بين الصيغ التقليدية للإسلام».

يقترح المشروع الروسي أن يشكل ثلاثي أستانة (روسيا وتركيا وإيران) نواة الإطار الأوراسي الاستراتيجي، مع انفتاحه على جميع الدول الأخرى الراضية للعقيدة النيوليبرالية، الراغبة في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ولها مصلحة في الحفاظ على هوياتها الثقافية، دول «ثلاثي أستانة» تمثل الإرث السياسي لثلاث إمبراطوريات، وتمثل ثلاث عقائد دينية تقليدية هي: الأرثوذكسية الروسية والتصوف الإسلامي والمذهب الشيعي، وهي، بهذه الإمكانيات، يمكنها أن تحمل مسؤوليات جيوسياسية وروحية، اليوم وفي المستقبل، في المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى المغرب العربي، وتشكل روسيا قلب الإطار الأوراسي وقوتها الضاربة في مواجهة العولمة والتحالف الأطلسي، إضافة إلى أنها تملك البديل الروحي في العالم المسيحي للغرب الذي تعرض عالمه الروحي للانحطاط التام.

وتصف الوثيقة الروسية «إيران» الشيعية بأنها نموذج فريد «للثورة الروحانية المعاصرة» والتعبئة المجتمعية النضالية التي لا تهاب الموت في سبيل المثل العليا الوطنية والدينية.

أما «تركيا» فيمكنها أن تلعب بما تملكه من تراث صوفي غني، دوراً مهماً في إعادة الإسلام السني إلى جذوره التقليدية، بعدما تم إفساده بمفهوم الجهادية الدموية، على طريق استئصال التكفيريين الراديكاليين الذين دعمتهم الولايات المتحدة وأتباعها في الشرق الأوسط.

مع تطبيق المشروع الأوراسي، سيجد حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة (وبخاصة إسرائيل والسعودية وقطر) أنفسهم أمام خيارين: إما الاستمرار في التحالف القائم، أو اتخاذ خط استقلالي بجانب الكتلة الأوراسية.

وترى الوثيقة الروسية أن التحالف الأوراسي سيمنح كلاً من إيران وتركيا دورين قياديين في العالم الإسلامي بشيعته وسنته، كما

أنه بإمكانه أن يطور حلولاً لمشكلات دول المنطقة نتجت عن التدخلات الأميركية التخريبية، بما في ذلك حل المشكلتين الكردية والفلسطينية، ويمكن لروسيا أن تضمن أمن شعب إسرائيل، ووضع إطار للحل السلمي يتضمن تدويل الأماكن المقدسة في القدس.

(ويؤكد هذا المشروع الجديد عمق التحالف الاستراتيجي مع إيران، والاعتراف بنفوذها الإقليمي، وهذا مما يتعارض مع كثير من التحليلات التي تتحدث عن رغبة روسية في إخراج إيران من سوريا بالذات، بالإضافة إلى أنه لا يقترح أي تعديلات على الإسلام الشيعي، على غرار ما اقترحته على السني، بل تنظر إليه بوصفه إيديولوجية نضالية إيجابية).

ويلتقي المشروعان الأميركي والروسي، في اعتبار الإسلام السني «مشكلة»، وفي اعتبار العالم العربي «ساحة للعمل» أو موضوعاً، مقابل أدوار قيادية ثانوية لكل من إيران وتركيا.

مقاربة إيران الدولية

كانت علاقة إيران بالقوى الرئيسية مصدراً لتوترات في صفوف نخب البلد على مدار قرون، فقبل عقود من الثورة أيد بعض الإيرانيين روابط أوثق مع روسيا في حين تطلع آخرون إلى فرنسا وألمانيا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، لكن سرعان ما اعتمدت شعار «لا الشرق ولا الغرب».

اليوم توجد معسكرات متعددة في إيران تتداخل على نطاق واسع مع كتل معينة، في حين أن أخرى محددة بطريقة أقل وضوحاً؛ فعلى سبيل المثال يجادل المعتدلون والإصلاحيون بأنه يتوجب على بلدهم تجاوز العزلة الدولية وتحسين علاقاته مع الغرب، لا سيما أوروبا وبدرجة أقل مع الولايات المتحدة، ومن جانب آخر يميل المتطرفون إلى تأييد المزيد من الاعتماد على الذات، وتدفع جهات متعددة باتجاه اقتصاد أكثر توجهاً نحو الداخل، وهو مفهوم تم إضفاء الطابع الرسمي عليه وتضمينه في سياسات البلد الاقتصادية تحت شعار «اقتصاد المقاومة»، ومنذ بدء القرن الواحد والعشرين سعى خامنئي لبناء روابط فضلى مع الغرب بينما عزل أحمدي نجاد البلد واتجه إلى الشرق، لكن روحاني انتهج سياسة معتدلة وفقت بين المقاربتين السابقتين.

برز شبه التوافق بشأن عودة إيران إلى طاولة المفاوضات عند ذروة العقوبات الدولية المفروضة على البلد مما أدى إلى عودتها في عام 2012، لأن أغلب مراكز القوى تقرر بوجوب تطوير اقتصاد إيران بتعزيز الروابط مع العالم الخارجي.

نشأ توافق داخل النظام حول الحاجة إلى الإصلاحات، بناءً على ذلك اتخذت الحكومة في الأشهر التي تلت التنفيذ بعض الخطوات الهادفة إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد وسوء الإدارة، وتم الدفع باعتماد معايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

استنكر المتطرفون والهيئات المقربة من جهاز حرس الثورة الإيرانية جهود الحكومة واتهموا المعتدلين والإصلاحيين بكونهم مصدراً للفساد وسوء الإدارة، مع محاولة تأمين اتفاق نووي بدلاً من التركيز على اعتماد البلد على نفسه اقتصادياً.

استراتيجية إيران في الشرق الأوسط:

سعت إيران للاستفادة من قرار واشنطن العودة إلى الاتفاق النووي، لتمرر «مشاريعها الكبرى»، وقسمت الدول الموالية لها إلى: دار الممانعة ودار الحرب

محور «دار الممانعة» أي الاحتفاظ بالدول أو المناطق التي تسيطر عليها ومنع إزاحة سيطرتها عنها بكل الوسائل، ومحور «دار الحرب» أي الدول والمناطق التي تحاربها من التحالف العربي، إلى المعارضات الوطنية، إلى إسرائيل وغيرها، ولا يتوقع من طهران أن تقدم تنازلات كبرى حيال المطالب الغربية لتستفيد من المداخل المالية لتحسين الاقتصاد والوضع المعيشي، بل ستستفيد من مداخل اتفاقياتها وإيرادات مستعمراتها لتدعيم النظام داخلياً وتعزيز سيطرتها على الدول العربية التابعة لها.

المستعمرات الإيرانية

ما هو واضح وضوح الشمس أن النخبة الخمينية لن تتخلى عن الدول أو المناطق التي تسيطر عليها تحت أي ظرف كان، إلا تحت ضغط هائل، وهو بعيد الاحتمال تحت إدارة «بايدن-هاريس» بسبب الاتفاق النووي، وبالتالي فطالما استمر الانغماس الأميركي في آلية الاتفاق، لن تكون هناك مقاومة أميركية لسيطرة إيران على أربع دول عربية، أو هذا على الأقل ما تعتقده طهران، وقد تكون مصيبة ربما، فإذا وقعت واشنطن على معاهدة الـ «JCPOA» (خطة العمل الشاملة المشتركة) الثانية مجددًا هل ستفشل نفسها ذاتياً عبر اشتباك كبير مع «الشريك الجديد» من أجل تحرير هذه الدول؟

«الجواب أن القوى الضاغطة داخل أميركا ستعمل المستحيل لمنع بايدن من تحرير العراق وسوريا ولبنان واليمن من القبضة الإيرانية حتى الانتخابات المقبلة، وهذا ما تعول عليه طهران حتى 2024».

(بالنسبة لليمن تهدف طهران إلى الإبقاء على «النظام الحوثي» لتضمن سيطرتها على البحر الأحمر، وتعتبر أن التسوية الإقليمية الدولية ستضمن بقاء «الحوثيين» على مساحات واسعة، وسيتحول ذلك إلى «مصد» يحيي الحوثيين ويعزز من سيطرة طهران).

محددات العلاقة بين روسيا وإيران:

لدى القيادة الإيرانية انعدام ثقة تاريخي نابع عن دعم الاتحاد السوفييتي للعراق أثناء حرب إيران والعراق 4، وارتباط موسكو أيضاً مع دول معادية لإيران مثل السعودية وإسرائيل، واستخدام روسيا للقواعد الجوية الإيرانية في سوريا، وتواجد حزب الله اللبناني بها.

هناك روابط ثقافية قوية بين موسكو وطهران؛ فغالبًا ما تعقد أمسيات شعرية فارسية ومهرجانات سينمائية إيرانية وغيرها من الفعاليات الثقافية في موسكو «حيث يوجد مركز ثقافي إيراني نشط وكذلك في مدن روسية أخرى»، بينما الفعاليات الروسية التي تجري في إيران أقل من الإيرانية في روسيا، حيث إنه ليس هناك حتى الآن مركز ثقافي روسي في طهران، بالثقافة الروسية إذا نظرنا فسنعثر على رفوف معظم مكتبات طهران على مختارات كبيرة من الأدب الروسي مترجمة إلى الفارسية، ومن الجدير بالذكر أن هناك برامج للتبادل الثقافي بين البلدين.

للعلاقات الروسية الإيرانية تاريخ طويل يتضمن حلقات من التعاون والتنافر، فالتغيرات المتكررة في الأولويات الاستراتيجية قربت البلدين أحيانًا وبعادتهما أحيانًا أخرى، بالرغم من احتمال تخلي روسيا عن إيران بضغط من الغرب فقد تستخدم روسيا إيران كورقة مساومة.

أبعاد التدخل الروسي والإيراني في سوريا:

هو ائتلاف أكثر منه تحالف، فرضت الظروف والخصوم المشتركين عليه أن يتطور إلى تعاون استراتيجي،

تقدمت روسيا فعليًا إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، والتي شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية منطقة حيوية للسياسة الخارجية الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفييتي، حيث تحالفت واشنطن مع القوى الإقليمية الأساسية كما نشرت قواتها على مجموعة من القواعد الجوية والبحرية في شرق المتوسط ومنطقة الخليج.

النفوذ الروسي بات يغطي منطقة واسعة تشمل تركيا وإيران ودول الخليج، هذا التمدد قد جاء كنتيجة طبيعية لتراجع الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، بدءًا من تراجع إدارة أوباما عن الاستراتيجية الأميركية والتي تقضي منذ وضع «عقيدة

(4) زود الاتحاد السوفييتي العراق بكميات كبيرة من المعدات العسكرية بالإضافة إلى المستشارين العسكريين

ترومن»5، و«عقيدة كارتر»6 بنشر قوات عسكرية في هذه المنطقة الحساسة من العالم من أجل الحفاظ على المصالح الأميركية، ومنع تمدد النفوذ السوفييتي، ومن ثمّ الروسي نحوها.

واشنطن التي لم تعد تمتلك حرية الحركة التي كانت تتمتع بها خلال ما يزيد على ستة عقود- بالرغم من امتلاكها قواعد في سوريا- حيث أن التدخل العسكري الروسي الكثيف في سوريا وشرق المتوسط قد أجبر أقرب حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا على التقرب من روسيا وتنسيق مواقفهم معها.

شكلت عملية الانسحاب الأمريكي من العراق في أواخر العام 2011، وسياسة التردد تجاه الأزمة السورية «فراغاً أمنياً» استغلته روسيا لكن الفراغ الحاصل، أدى إلى نجاح روسيا خلال أشهر من تدخلها في سوريا في فرض نفسها كقوة أساسية مؤثرة في مسرح العمليات، واستطاعت بالفعل أن تعيد المبادرة الهجومية لقوات النظام ومعها القوات الحليفة، حينها وجدت الولايات المتحدة، التي كانت تملك حرية الحركة والسيطرة الكاملة على الأجواء في سوريا وشرق البحر المتوسط نفسها مقيّدة الحركة، وبأنها إجراء مباحثات عسكرية لأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول اشتباك بين طائراتها وبين الطائرات الروسية، واستفاد نظام بشار الأسد من هذا التوازن العسكري الأمريكي-الروسي لتثبيت سلطته والبقاء في مأمن من أي استهداف أمريكي، ولكن مؤخراً وبعد الانسحاب الروسي من سوريا بتقوية جبهاتها مع أوكرانيا أصبح الاستهداف الإسرائيلي للأراضي السورية متاحاً وأصبح يهدد الوجود الإيراني في سوريا.

لا يمكن اعتبار التغيير الذي أحدثه التدخل العسكري الروسي في سوريا عملية عابرة في مسار الأزمة السورية، بل شكّل تبدلاً في الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشرقي المتوسط، من خلال القاعدتين العسكريتين الروسييتين في اللاذقية وطرطوس، وسيكون بإمكان روسيا إطلاق دوريات جوية وبحرية لمراقبة السفن الأميركية في المتوسط، كما سيكون باستطاعة بطاريات الصواريخ اس 400 المتطورة أن تضرب أي هدف تختاره فوق تركيا وسوريا والعراق وشمال الأردن وإسرائيل وقبرص، كما سيشكل هذا الوجود تهديداً لحلف شمال الأطلسي من خلال خاصرته الجنوبية، هذه المعادلة الجيوسياسية تفرض على دول المنطقة نسج علاقات حميمة مع روسيا لسنوات مقبلة.

مؤشرات التعاون الإستراتيجي بين روسيا وإيران

يدل استعمال روسيا لقاذفاتها الاستراتيجية تي يو 22 من قاعدة همدان في غرب إيران إلى تنامي دور موسكو العسكري في المنطقة، وهذا يعني بأن التدخل الجوي لم يعد يقتصر على سوريا وشرق المتوسط بل يشمل أيضاً منطقة الخليج، وسيترتب على هذا التوسع في مسرح العمليات نتائج استراتيجية كبيرة على نفوذ أميركا ومصالحها في المنطقة، بالرغم أن استعمال القاعدة الإيرانية قد اقتصر على مساعدة قوات الأسد والقوات الإيرانية في سوريا، ولكن يمكن توسيع هذه المهام في المستقبل لتشمل مناطق أخرى، كما أنه لم يستمر استعمال القاعدة في همدان سوى لأيام معدودة، لكن تكمن أهميته بأنه أوجد سابقة يمكن الارتكاز عليها لإطلاق عمليات روسية عبر الأراضي الإيرانية في المستقبل، ونظراً للإرث التاريخي الثقيل بين البلدين7، وكان وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان قد انتقد الروس لإعلانهم المبكر عن استعمال قاعدة همدان، ولكنّه أشار بوضوح إلى أن العملية قد توقفت في الوقت الراهن مؤكداً بأن «إيران ستعطي الإذن للروس لاستعمال هذه القاعدة عند الحاجة»، وأكد دهقان مع مسؤولين آخرين بأن الإذن باستعمال القاعدة قد اتخذ على مستوى أعلى سلطة قرار في مجلس الأمن القومي، والذي يعمل تحت الاشراف المباشر للمرشد علي خامنئي، وتقول بعض المصادر البرلمانية الرفيعة بأن الأمر باستعمال القاعدة قد حظي

(5) عقيدة ترومان: هو الاسم الذي أطلق على السياسة الخارجية التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة هاري

ترومان في 1947 م في الكونجرس، وكانت بمثابة تحذير مستتر وجّه إلى الاتحاد السوفييتي لسياسته في توسيع الشيوعية في أوروبا، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستتدخل لدعم أي دولة تتعرض للتهديد من قبل دولة أخرى لفرض أيديولوجيتها أو نظام حكمها، أي هجوم ضد أي عضو في الناتو سيعتبر هجوماً ضد بلده.

(6) عقيدة كارتر: سياسة أمريكية أعلنت من قبل جيمي كارتر في 1980، وتنص على السماح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج العربي. كان المبدأ رداً على غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في عام 1979م إذ ذكر كارتر أن القوات السوفييتية في أفغانستان «تشكل تهديداً خطيراً لحرية حركة نفط الشرق الأوسط»، جاء في خطاب كارتر أمام الكونغرس الأمريكي.

(7) أنظر الخلفية التاريخية في الصفحة الأولى

بموافقة علي خامنئي وتوقيعه وبأنه «من المستحيل حصول مثل هذا الأمر من دون إذن القيادة العليا».

سيقود هذا التطور الجديد، في رأي بعض الخبراء الأميركيين إلى تشكيل محور عسكري روسي-إيراني، يهدد التوازن في كامل منطقة الشرق الأوسط، كما يجعل إمكانية احتواء النفوذ الروسي مهمة شبه مستحيلة، في الواقع لا بد من الاعتراف بأن التعاون العسكري بين طهران وموسكو يتطور بسرعة، وذلك ضمن فكرة جامعة بينهما تتركز على ضرورة احتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة، وذلك من أجل خدمة المصالح الاستراتيجية الروسية في المنافسة الجارية مع أميركا، ومن أجل تحقيق طموحات إيران في أن يكون لها دور أساسي من حدود أفغانستان إلى الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط.

خلال ستة عقود كانت أميركا وحلفاؤها الغربيون يملكون الإذن حصرياً باستعمال قواعد جوية في دولة ما لضرب دولة أخرى في المنطقة، ونجحت روسيا مؤخراً في امتلاك مثل هذا السماح من خلال التعاون مع إيران، وتحدث مصادر عسكرية إيرانية عن التحضير لإجراء مناورات بحرية روسية-إيرانية مشتركة في منطقة الخليج، سيسمح خلالها للمراكب البحرية الروسية باستعمال الموانئ الإيرانية.

تدرك الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي المخاطر التي يمكن أن تترتب جراء تشكيل مثل هذا التحالف بما يفسح في المجال أمام روسيا لاستعادة نفوذها على دول الجوار بدءاً من دول البلطيق مروراً بجورجيا وأوكرانيا وصولاً إلى منطقة الخليج ومصر وبلاد الشام، وتركيا.

المسائل الخلافية العامة بين روسيا وإيران

بدأ التباين الإيراني الروسي يأخذ شكلاً جديداً مختلفاً عن الصورة النمطية لتقاطع المصالح بين الطرفين.

1. لكن على الجانب الآخر ما الذي يباعد إيران وروسيا عن بعضهما البعض في سوريا، لا سيما وأن مستشار الأمن القومي الروسي «نيكولاي باتروشييف» دافع بقوة عن طهران مؤكداً أن روسيا ترفض شيطنتها، وأبدى رفضه للهجمات الإسرائيلية في سوريا بالقول إنها «غير مرحب بها».
2. بحسب مسؤولين إيرانيين فإن روسيا لم تكن يوماً إلى جانب إيران فيما يتعلق بإسرائيل، هذه التصريحات قالها «حسين جابري أنصاري» النائب السابق لوزير الخارجية الإيراني حيث أكد أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين طهران وموسكو فيما يخص إسرائيل، مؤكداً في الوقت ذاته وجود مصالح مشتركة مع روسيا في سوريا.
3. روسيا بدورها لم تنف أنها تعارض الأجندة الإيرانية تجاه إسرائيل من الأراضي السورية وهو ما دفع نائب وزير الخارجية الروسي «سيرغي ريباكوف» حينها للقول إن إيران ليست حليفة لموسكو وأن بلاده لا تستخف بأي طريقة بأهمية التدابير التي من شأنها ضمان أمن قوي لإسرائيل، وهي من أهم أولويات روسيا، لكن وبعد الحرب الروسية الأوكرانية تطورت المعطيات، حيث أن إعلان إسرائيل عن تقديمها لمساعدات لأوكرانيا قد أثار حفيظة روسيا بالرغم من عدم موافقة إسرائيل على تقديم تقنية الدرع لديها المسماة «القبة الحديدية» لأوكرانيا إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في تضيق الخناق على روسيا من خلال تأييدها العقوبات المفروضة منذ اندلاع الحرب بداية العام الماضي.
4. تحرص روسيا على ألا تؤثر الشراكة القائمة مع إيران سلباً على علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وتحاول موسكو الإيحاء للرياض بأن وجودها العسكري في سوريا يضعف النفوذ الإيراني هناك، وذهب بوتين إلى أبعد من ذلك من أجل طمأنة السعودية وتأكيد أهمية العلاقات معها، حيث أيد السياسة السعودية في تعاملها مع أزميتي البحرين واليمن.
5. يدفع العداء الإيراني المعلن لدولة إسرائيل روسيا إلى اعتماد سياسة متوازنة بين الدولتين؛ فعلى روسيا أن تتجاوز مع المطلب الاسرائيلي لعدم بيع إيران أي سلاح يمكن أن تحوِّله إيران إلى حزب الله في لبنان، وتطالب إسرائيل روسيا بأن لا تؤمن مظلة جوية للحرس الثوري الإيراني أو القوى المتحالفة معه وخصوصاً حزب الله، إذا استفادت إيران من وجود مثل مظلة جوية كهذه فإن هذا سيجعل من الأرض السورية قاعدة لشن هجمات ضد إسرائيل.
6. التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز.
7. الخلافات على تحديد أسعار النفط.

وفي سوريا يتركز الخلاف حول:

1. مشروع سكة الحديد الواصل بين إيران وسوريا عبر العراق والذي يمر في محافظة دير الزور؛ مجرد وجود إيران هناك يشكل قلقاً لروسيا التي تملك قاعدة عسكرية قريبة من المرفأ في حميميم.
 2. استلام إيران لمرفأ اللاذقية الذي سيكون المحطة الأخيرة في مسار السكة الحديدية التي تنطلق من ميناء الإمام الخميني في إيران مروراً بشلمجة على الحدود العراقية ومدينة البصرة العراقية لتصل إلى ميناء اللاذقية؛ فالوجود الإيراني على البحر المتوسط مصدر قلق بالنسبة لروسيا التي تريد أن تكون صاحبة القوة الرئيسية على الساحل الشرقي للمتوسط وهو ما يضمنه لها مرفأ طرطوس الذي استأجرته لمدة 49 عامًا، إلى جانب هذا يقول المصدر السوري أن روسيا تفضل أن يكون مرفأ اللاذقية مع الصين بدلاً من إيران.
 3. يشكل بقاء الأسد بالنسبة لإيران هدفًا أساسيًا، سواء للمصالح الإيرانية داخل سوريا أو حاجة إيران لاستعمال سوريا كمنبر إلزامي باتجاه لبنان من أجل الاستمرار في تسليح حزب الله ودعمه، بينما ترى روسيا أهمية لبقاء الدولة السورية ومؤسساتها، من دون أن يعني ذلك بقاء الأسد على رأس النظام، وكانت موسكو قد ألمحت إلى وجود خارطة طريق لديها لذهاب الأسد من السلطة وإحلال حكومة مكانه تحافظ على مؤسسات الدولة وتراعي المصالح الروسية.
 4. تبحث إيران عن انتصار عسكري في سوريا، وتراودها هواجس تجاه الدبلوماسية الروسية.
 5. تعتمد إيران على فصائل سورية قامت بتدريبها لتكرر بها تجربة حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق، ويزيد عددها عن 15 ألف عنصر، لتندمج لاحقاً في القوات المسلحة السورية، وهذا ما يدق بالنسبة لروسيا ناقوس الخطر لأنه يعني أن بقاء إيران في سوريا سيكون بلا سقف زمني حتى ولو سحبت طهران ضباطها وحزب الله وكل الفصائل العراقية والباكستانية والأفغانية التي جاءت بها إلى البلاد في أوقات سابقة.
 6. يشكل الموقف من الأكراد السوريين مسألة خلافية كبيرة بين موسكو وطهران، وتراقب إيران عن كثب العلاقات المتنامية بين الأكراد وكل من روسيا والولايات المتحدة، صحيح أن إيران قد تعاملت مع وحدات حماية الشعب الكردي من أجل دعم نظام الأسد، ولكنها لا تترتاح للمشروع الكردي في الشمال السوري، وكان ذلك واضحاً من خلال موقفها الرفض لإعلان فدرالية «روح أفا» في شمال سوريا، لكن روسيا سبق أن تحدثت عن إقامة نظام فيدرالي في سوريا، ولكنها كانت تعني إقامة نظام من اللامركزية الإدارية مع إعطاء السلطات المحلية قدرًا كبيراً من السلطة، وتدرك موسكو مدى حساسية كل من طهران وبغداد من هذا الطرح.
- لكن، وعلى الرغم من وجود هذه المسائل الخلافية، فإن كلاً من موسكو وطهران تعملان معاً لتجاوز كل العقبات والصعوبات التي تعترض تعاونهما على الشراكة القائمة وعلى مصالحهما المشتركة.

التعاون «الروسي الإيراني التركي»:

يظهر المثلث الروسي التركي الإيراني، من جهة أخرى، نوعاً جديداً من الشراكة حيث لا توافق في تحقيق هدف مشترك، مع ذلك، يدرك كل طرف أن الطرفين الآخرين يجعلان أهدافه الخاصة ممكنة التحقيق، وتستخدم روسيا في سوريا نوعاً من دبلوماسية متشعبة، تركز على الشراكات المباشرة مع مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، المحلية، الإقليمية والدولية، من دون التشكيك في أيديولوجية هؤلاء الفاعلين أو وجهات نظرهم أو سياساتهم، طالما أنها لا تتعارض مع المصالح الروسية، أتاح هذا النوع الجديد من التعددية لروسيا، النجاح على الأرض السورية وتطوير علاقات وثيقة مع مصر، كما أتاح لها التفاهم مع الولايات المتحدة، لإبقاء نفط شرق الفرات خارج نطاق السيطرة السورية، بما يتعارض مع مصلحة كل من سوريا وتركيا وثبتت، في المديين القصير والمتوسط على الأقل، الواقع الحالي لعدم إمكانية أي تكامل لنفط وغاز الخليج، عبر سوريا وتركيا إلى أوروبا، الأمر الذي يحفظ الاحتكارات الروسية لسوق الغاز الأوروبي.

العلاقات الحالية

الاستراتيجية والجيوستراتيجية

يبدو بأن الهدف الاستراتيجي الجامع بينهما بات يتركز على تفكيك نظام الأمن الاقليمي القائم بدعم أميركي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا بدّ هنا من إدراك مفاعيل هذا التحالف والذي قد يسمح بوجود طائرات روسية في مطار إيراني، بالإضافة إلى نشر بطاريات صواريخ اس 300 و اس 400 المتطورة، بالتأثير على قدرات الولايات المتحدة وإسرائيل لضرب أهداف نووية داخل إيران.

تم تمديد حالة إيران كمراقب في منظمة «شنجهاي» في 2005، وعرض العضوية الكاملة في 2006، العلاقات الإيرانية مع المنظمة، والتي تسيطر عليها روسيا والصين، تمثل أكثر الروابط الدبلوماسية قوة والتي تشاركتها إيران منذ ثورة 1979، كما شاركت إيران وروسيا في تأسيس منتدى البلدان المصدرة للغاز برفقة قطر.

اختارت روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي إيران للانضمام إلى الاتحاد أيضاً، حالياً، واحدة فقط من بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، أرمينيا، لديها حدود برية مباشرة مع إيران، ولا تزال إيران في الوقت الحالي هي الشريك الرئيسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، كما أن إيران مرشحة للانضمام إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ركزت إيران على التوقيع على اتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في 2015 تخص التجارة الثنائية وتخفيض التعريفات الجمركية لبلدان آسيا الوسطى والتجارة بالعملات الوطنية كجزء من الاتفاقية بدلاً من الدولار الأمريكي، وفي مايو 2015، أعطى الاتحاد موافقة مبدئية للتوقيع على اتفاقية «تجارة حرة» مع إيران، ووصف «أندري سلينف» ، الممثل الروسي في اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية في اجتماع على مستوى الخبراء للاتحاد الاقتصادي الروسي في يرفن إيران «بالشريك الرئيسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي في الشرق الأوسط»، وأشار فيكتور خريستينكو إلى أن إيران شريكاً هاماً لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وصرح بأن «التعاون بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران يعتبر منطقة هامة من عملنا في سبيل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة».

توضيح التسلسل الزمني لبناء شراكة عسكرية

في الوقت الذي كانت فيه محادثات فيينا بين إيران والمجموعة الدولية (١+٥) تقترب من نهايتها بالتوصل إلى الاتفاقية النووية المعروفة تحت اسم «خطة العمل المشتركة الشاملة» JCPOA، بدأ الروس والإيرانيون تحركاً سريعاً لاستثمار التنازلات التي قدمتها الدول الغربية، بما فيها رفع العقوبات الدولية وحظر بيع الأسلحة إلى إيران من أجل توثيق شراكتهم العسكرية والاقتصادية، في الواقع وقبل انتهاء المفاوضات أرسل مرشد الثورة علي خامنئي مستشاره الأول للسياسة الخارجية علي أكبر ولايتي إلى موسكو لينقل رسالة إلى الرئيس فلاديمير بوتين تدعو إلى مزيد من التعاون الإستراتيجي بين البلدين، كان رد بوتين على الرسالة بتأكيد نيته تزويد إيران بنظام الصواريخ اس 300 المضاد للطائرات من أجل حماية منشآت إيران النووية ضد أي هجوم محتمل يمكن أن تشنه الولايات المتحدة أو إسرائيل، وكانت روسيا قد رفضت تنفيذ عقد شراء هذه الصواريخ الذي كانت وقعتة قبل ما يزيد على سبع سنوات مع إيران، ممّا دفع هذه الأخيرة لإقامة دعوى ضد روسيا لحثّها على تنفيذ العقد المدفوع ثمنه سلفاً، كما أكدّ بوتين لخامنئي نيّة روسيا لبناء عدد من المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة في إيران، وكان الكرملين قد أعلن عن رغبته بيع الحرس الثوري الإيراني أسلحة تقليدية متطورة.9

خبّبت العملية العسكرية الروسية الإيرانية في سوريا كل الآمال التي راودت الإدارة الأمريكية إبان حكم أوباما ووزير خارجيته حينها جون كيري بأنّ توقيع الاتفاق النووي سيفتح الطريق أمام تعاون مثمر مع إيران، وبأنّ تعاون الولايات المتحدة معها سيؤدي إلى حلّ العديد من الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وكان البيت الأبيض قد أبلغ الكونغرس قبيل التوقيع على اتفاقية فيينا، بأنّه يتوقع أن تغيّر إيران سلوكيتها، وأنّ الأمور قد تسمح ببذل جهد مشترك من قبل القوى الدولية على غرار المحادثات النووية من أجل العمل مع إيران لحلّ أزمتي سوريا واليمن.

(9) مقال بعنوان: الشراكة الروسية - الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو-استراتيجي في الشرق الأوسط

بني الأميركيون والأوروبيون هذه الفرضية، التي تعتقد بإمكانية تغيير سلوكية النظام الإيراني انطلاقاً من اعتقادهم بأن المرشد خامنئي قد قبل بنجاح حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية من أجل رفع العقوبات عن إيران والحصول على استثمارات دولية. في المقابل اعتقد معارضو الرئيس أوباما وقتها بأن الروس والإيرانيين قد تأمروا للتلاعب على المفاوضات الأميركيين في المراحل الأخيرة للمفاوضات، واعتبر السيناتور «فيتش ماكونيل» زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ بأن «سبب نجاح إيران في المفاوضات قد جاء نتيجة دعم الروس لهم للحصول على صفقة تضر بالمصالح الأميركية»، وأضاف «هذا ما يؤشر إليه سفر قائد فيلق القدس إلى موسكو بعد أيام من توقيع الاتفاقية».

في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات حول المسألة النووية تصل إلى خواتيمها، رفع علي خامنئي والحرس الثوري من تحدياتهم للقرارات الدولية الخاصة بتطوير الصواريخ الباليستية، حيث أجروا تجارب على عدة أنواع من الصواريخ، وكان الأميركيون قد رأوا بأن الاستمرار في هذه التجارب يؤشر إلى عدم تخلي إيران عن النية للحصول على سلاح نووي على الرغم من خفض إنتاج اليورانيوم المخصَّب، وذلك انطلاقاً من عدم حاجتهم إلى هذا النوع من الصواريخ في حال عدم حيازتهم لقنبلة نووية.

من ناحية أخرى أدى رفض إيران التوقف عن تنشيط اليورانيوم إلى طرح القرار رقم 1929 للتصويت والذي دعا إلى فرض عقوبات جديدة على إيران تمنع بيع جميع أنواع الأسلحة الثقيلة -بما في ذلك الصواريخ- إليها، أسفر هذا عن إلغاء تسليم طلبية منظومة الصواريخ إس-300 إلى إيران.

حيث أنه في سبتمبر 2010 وقع «ديميتري مدفيدف» مرسوماً بمنع تسليم منظومة صواريخ إس-300، مركبات مدرعة، طائرات حربية، مروحيات وسفن إلى إيران، أدى هذا إلى خسارة قيمتها 13 بليون دولار في مبيعات الأسلحة إلى إيران وإجبار إيران على الاعتماد على الأسلحة الصينية في المستقبل، وانتقد محمود أحمددي نجاد روسيا لخضوعها للولايات المتحدة، ونتيجة للإلغاء رفعت إيران دعوى على روسيا في محكمة سويسرية ورداً على الدعوى هددت روسيا بسحب الدعم الدبلوماسي لإيران في النزاع النووي، لكن في أعقاب خطة العمل المشتركة الشاملة، وافقت روسيا على تسليم منظومة إس-300 في 2016.

تم الإعلان عن توقيع «اتفاقية عسكرية بين طهران وموسكو في 2019»، وقال قائد البحرية الإيرانية «خانزادي» أن «تعاون إيران مع روسيا والصين سيضمن الأمن الجماعي في البحر بعد صيف من التوترات البحرية في الشرق الأوسط»، وأن «هذه التدريبات تحمل نفس الرسالة إلى العالم، والتي مفادها أن الدول الثلاث قد وصلت إلى «نقطة استراتيجية ذات مغزى في علاقاتها».

في 20 يناير 2022، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن قواتها تجري مع نظيرتها الصينية والإيرانية تدريبات عسكرية بحرية مشتركة في خليج عمان من 18 حتى 22 يناير، وقالت الوزارة: «تجري من 18 إلى 22 يناير العام الحالي في خليج عمان والمجال الجوي فوقه التدريبات العسكرية البحرية المشتركة بين روسيا والصين وإيران CHIRU-2Q22».

في 9 أغسطس 2022، أطلقت روسيا قمراً صناعياً إيرانياً إلى المدار من جنوب كازاخستان، بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعهد الرئيس فلاديمير بوتين وآية الله علي خامنئي بالعمل معاً ضد الغرب، وقالت وكالة الفضاء الروسية إن قمر الاستشعار عن بعد، خيام-1، الذي سمي على اسم الشاعر والفيلسوف الفارسي في القرن الحادي عشر عمر الخيام، أطلق بواسطة صاروخ سويوز روسي من قاعدة بايكونور الفضائية في كازاخستان ودخل المدار بنجاح.

خيام-1، هو قمر صناعي كانوبوس-ف روسي الصنع لرصد الأرض، يمكنه رصد معالم صغيرة على سطح الأرض تصل إلى 1.2 متر، و«هذا أقل بكثير من الجودة التي حققتها الأقمار الصناعية التجارية الراقية، لكنه تحسن كبير مقارنة بقدرات إيران الحالية».

«الفائدة الأكبر المحتملة ستكون قدرة إيران على تكليف «القمر الصناعي» بإجراء مراقبة مستمرة على المواقع التي تختارها، بما في ذلك المنشآت العسكرية في إسرائيل ومصافي النفط وغيرها، والبنية التحتية الحيوية في دول الخليج المجاورة».

قبل إطلاق خيام، كان لدى إيران قمرين صناعيين فقط في الفضاء، وفقاً لمعهد السلام الأمريكي: سين-1، الذي أطلق في مهمة تصوير واتصالات واضحة عام 2005، ونور-2، وهو للتصوير أطلق في مارس 2022.

ملف: أردوغان وبوتن ورئيسي في ختام قمة طهران، 24 يوليو 2022

في 20 يوليو 2022، عُقدت قمة إيرانية تركية روسية في العاصمة الإيرانية طهران، بحضور الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، والروسي «فلاديمير بوتن» والتركي رجب طيب أردوغان، وأكد البيان الختامي للقمة الثلاثية تصميم الدول الثلاث على مواصلة التعاون «للقضاء على الإرهابيين» في سوريا، وأبدى الرئيس التركي أردوغان عزمه على مواصلة قتال «الإرهاب» في سوريا، ورفضت طهران العملية العسكرية لما ستلحقه من «ضرر» على أطراف مختلفة في المنطقة.

العوائق التي قد تقابل أي تعاون روسي-إيراني

- مشاعر العداء والشك القائمة بين الروس والإيرانيين منذ عدة عقود، وتاريخ الصراع الروسي الإيراني، لكن في المقابل هناك دوافع قوية لدى الطرفين للتعاون عسكرياً بشكل غير مسبوق، إذ يجد الطرفان بأنّ لهما مصلحة مشتركة بتهديد المصالح الأميركية في شرق البحر المتوسط والخليج.
- إنّ تعهد روسيا بإقامة مظلة واقية فوق إيران سيُشجع هذه الأخيرة على الوقوف بقوة ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك اعتقاداً منها بأن الولايات المتحدة ستتحاشي بكل الوسائل الدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا، وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة توجيه ضربة لإيران في حال إخلالها ببنود الاتفاق النووي، وذلك انطلاقاً من إمكانية أن تؤدي إلى اشتباك أميركي-روسي، مع ما ينطوي ذلك من تهديد للسلم والاستقرار الدوليين، وتنطبق المخاطر والمحاذير نفسها إذا قررت الولايات المتحدة الرد عسكرياً على التهديدات الإيرانية لحلفائها في الخليج أو إذا تعرضت للسفن والقواعد الأميركية في مياه الخليج والدول المجاورة لأي اعتداء.

الموقف الأميركي من إيران

أجواء العداء المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، مرشحة لتشهد المزيد من التصعيد، ويؤشر على ذلك مراقبة الجيش 10 الإيراني للسفن الأميركية في مياه الخليج، وقيام السلطات الإيرانية بتوقيف مواطنين أميركيين واتهامهم بالتجسس لصالح واشنطن، واللافت هو أنّ أشكال الحرب القائمة بين واشنطن وطهران قد توسعت إلى المجال الإلكتروني وإلى الأسواق المالية، بعيداً من مسارح العمليات التقليدية، ويمكن أن يضاف إليها «حرب العقوبات» المفروضة على إيران، وسياسات إيران النفطية، والتي ستزيد المواجهات الحاصلة تعقيداً.¹¹

تسببت مصالح إيران الإقليمية في تأجيج الصراع بينها وبين حلفاء أميركا في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً المملكة العربية السعودية.

ترى القيادات الخليجية أنّ «انحراف» السياسة الأميركية إلى جانب إيران ستؤدي إلى إخلال كبير في موازين القوى الإقليمية، وستدفع إيران إلى فتح جبهات جديدة للمواجهة معهم، كما أنّها ستلهب الجبهات المفتوحة منذ سنوات. وكانت المواجهة الأساسية في سوريا واليمن.

الأبعاد جيو-استراتيجية للشراسة الروسية-الإيرانية

من الممكن أن يؤدي وجود قواعد جوية روسية على الأراضي الإيرانية إلى حدوث توسع عسكري روسي مما يعزز النفوذ الروسي في الخليج ومضيق هرمز، والمحيط الهندي بدرجة لم يحدث لها مثيل في التاريخ، كما سيؤدي إلى تنافس على منطقة خضعت لعقود عديدة للسيطرة الأميركية من دون منازع، وسيكون من نتائج نشر قاذفات روسية استراتيجية في قواعد جوية إيرانية تغييرات جيو-استراتيجية في المنطقة، وسيؤثر من دون شك على حرية تحرك الاسطول الأميركي في الخليج وفي المحيط الهندي، كما سيؤثر على سياسة القوى الإقليمية الكبرى وخطتها، وعلى رأسها السعودية.

(10) نقلا عن موقع الجيش اللبناني

وما يزيد من هواجس القيادة السعودية أنّ احتمال حصول مثل هذا الأمر يأتي في أعقاب الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وفي الوقت الذي تحالف فيه إيران مع روسيا، ترى الرياض بأنّها ستواجه في حال حصول وجود عسكري روسي في إيران تهديداً روسياً مباشراً لأمنها الوطني ومصالحها الحيوية.

سيدفع وجود مثل هذا التحدي الإستراتيجي المملكة العربية السعودية إلى مراجعة سياستها تجاه موسكو، ويدفعها بالتالي إلى تراجع عن بعض المواقف الأساسية في سياستها الخليجية والعربية، وبما يخدم الأهداف التي يسعى بوتين إلى تحقيقها، ومنها إمكانية التراجع عن مطلب تخليّ بشار الأسد الفوري عن السلطة «وهو ما تم فعلاً»، أو استثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل روسيا، أو وضع سقف لإنتاج النفط السعودي من أجل إحداث صدمة في سوق الطاقة تؤدي إلى رفع سعر برميل النفط، والذي سيؤدي حتماً إلى زيادة العائدات الروسية من صادرات الطاقة.

وقد عبّر علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني، بعد استعمال الطائرات الروسية للقاعدة الإيرانية لشن غارة على سوريا عن رؤيته للمكاسب التي تحقّقها إيران على المستوى جيو-استراتيجي بقوله «إننا مسرورون بأن نرى أن روسيا قد بدأت تهتم بالقضية اليمنية أيضاً».

وبعد أيام قليلة من تصريح لاريجاني صرّح الرئيس اليمني الهالك «علي عبدالله صالح»، في مقابلة مع التلفزيون الروسي بأن «اليمن يرحب بأي وجود عسكري روسي على أرضه ليشارك في الحرب على الإرهاب» وأضاف «نمد يدنا إلى روسيا ونقدم لها التسهيلات الممكنة في مطاراتنا وموانئنا».

وبالنسبة للعراق فقد سمحت الحكومة العراقية للطائرات الروسية لعبور الأجواء العراقية سواء لتنفيذ عمليات قتالية أو في مهمات لوجستية، ولم تعترض على عبور الصواريخ الجوّالة التي أطلقتها البحرية الروسية من بحر قزوين فوق أراضيها باتجاه سوريا، من هنا يبدو من تنامي النفوذ الروسي مع العراق، وبتشجيع إيراني سيسمح العراق في المستقبل باستعمال الطيران الروسي للقواعد العراقية من أجل تنفيذ عملياته.

راهن الغرب وحلفاؤه الاقليميون ومعهم فصائل الثورة السورية على إمكانية حصول خلاف بين طهران وموسكو حول مصير بشار الأسد، لكن يبدو بأنّ هذه المراهنة لم تكن في محلّها، ويرى الطرفان الروسي والإيراني أن بقاء الأسد يشكل ضرورة قصوى للحفاظ على الدولة السورية وعلى الحفاظ على مصالحهما في سوريا.

أبعاد التعاون الروسي الإيراني بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا

شهد التعاون الروسي الإيراني طفرة منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ويرجع هذا إلى رغبة الدولتين في كسر العزلة الدولية ومواجهة العقوبات الغربية التي فرضت عليهما، لذلك تم عقد قمتين روسية إيرانية على مستوى الرؤساء، هما: قمة بحر قزوين بتركمانيستان في 30 يونيو 2022 وقمة طهران في 20 يوليو 2022، وتبادلا الحديث في الهاتف ما يربو عن أربع مرات، ما يؤكد استمرار التواصل والتنسيق بينهما، وأسفر ذلك عن تكثيف التعاون بين موسكو وطهران على الصعيدين العسكري والاقتصادي، والاتفاق على استخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية بينهما، وإنشاء مراكز تجارية إيرانية في موسكو ومناطق اقتصادية مشتركة، وزيادة رحلات الركاب بين روسيا وإيران ومضاعفة الصادرات الغذائية لروسيا.

وهذا له العديد من التداعيات ومن بينها:

دعم عسكري إيراني لروسيا بأوكرانيا: رغم النفي الروسي والإيراني، حيث إن طهران يمكنها بيع طائرات مسيرة لموسكو، وفتح قواعدها العسكرية البحرية كي تستخدمها روسيا، فضلاً عن إمكانية إرسال مقاتلين من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران للقتال بأوكرانيا، وهذا سيؤدي إلى ترجيح كفة موسكو في المعارك المستمرة منذ 24 فبراير من العام الماضي، كما أنه يمثل توازناً مع الدعم الغربي المستمر المقدم لكيف، وهو ما دفع السيناتور الديمقراطي الأمريكي «كوري بوكر» إلى الإعلان عن «قلقه إزاء التقارير حول زيادة التعاون بين إيران وروسيا في الحرب على أوكرانيا، واتهام إيران بتزويد روسيا بطائرات مسيرة إيرانية».

توافق إيراني روسي بالشرق الأوسط: استضافت العاصمة الإيرانية طهران يومي 19 و20 يوليو 2022، القمة الرئاسية السابعة

ضمن «مسار الأستانة» بعد توقف دام عامين، نظرًا إلى أزمة كورونا، وهي التي حضرها بوتين شخصيًا في الزيارة الخارجية الثانية له منذ بدء العمليات العسكرية بأوكرانيا، ما يؤكد أهمية القمة له، وجدد خلالها خطابه السياسي الداعي إلى نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وهي دعوة لها دلالتها وتؤكد أهمية إيران وسوريا في الاستراتيجية الروسية، لا سيما في ظل التوافق الروسي الإيراني على استبعاد الحل العسكري للملف السوري، وإدانة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على سوريا، ما يصعد التوتر الحالي بين موسكو وتل أبيب، وهذا التوافق يلقي بظلاله على مجمل ملفات الشرق الأوسط كدعم القضية الفلسطينية والتسوية السلمية لملفات المنطقة ومحاربة التنظيمات الإرهابية، وهو موقف يتناقض مع نظيره الأمريكي، ويعزز حالة الاستقطاب بين موسكو وواشنطن بالمنطقة.

تنسيق مستمر بالقوقاز وآسيا الوسطى: شارك الرئيس الروسي والإيراني في قمة بحر قزوين في نهاية يونيو العام الماضي التي جدد بباها دعم موسكو في مواجهة العقوبات الغربية وتعزيز التعاون البيئي، ومحاربة الإرهاب ودعم أفغانستان، وهو ما رحبت به دول آسيا الوسطى التي تسعى إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من المنطقة، وهذا ينطبق على دول القوقاز (أرمينيا وأذربيجان)، وهذا يؤدي إلى توافق روسي إيراني لمواجهة النفوذ الأمريكي بآسيا الوسطى والقوقاز، كما أن هذا التوافق ربما يوجه إلى دول إقليمية وأوروبية أخرى تسعى لتعزيز نفوذها بتلك المنطقة، مثل كازاخستان أو بريطانيا، كما تحرص موسكو على إشراك طهران في منظمات الفضاء الروسي ومنها «منظمة شنجهاي» ومنظمة «معاهدة التعاون الجماعي» التي ربما تنضم إليها إيران مستقبلاً، وتشارك طهران في اتحاد «الدول المستقلة»، ولها علاقات متميزة مع بيلاروسيا حليف موسكو، ما دفع بعض الأصوات داخل إيران للدعوة إلى إنشاء «درع صاروخية أوراسية» تمتد من روسيا إلى أرمينيا مروراً ببيلاروسيا والصين حتى إيران، في مقابل «الدرع الصاروخية الأطلسية».

تهديد المصالح الأمريكية: استمرار التعاون العسكري الروسي الإيراني والتنسيق السياسي في معظم الملفات بينهما سيؤدي إلى تهديد متواصل حقيقي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، بل في الفناء الخلفي لواشنطن أيضاً، حيث تتمتع طهران وموسكو بعلاقات وثيقة مع فنزويلا والدول اليسارية بأمريكا اللاتينية، والأكثر أهمية هو قبول موسكو العرض الإيراني باستئجار ثلاث قواعد بحرية للاستخدام الروسي هي (تشابهار، وبندر عباس، وبندر بوشر) بالخليج العربي، فضلاً عن إمكانية نقل التكنولوجيا النووية والفضائية من موسكو إلى طهران خاصة إمكانية نشر منظومة صواريخ إس 300 الروسية أو الصواريخ الباليستية البعيدة المدى في طهران، كما يمكن لطهران في هذه الحالة قصف بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة أو قصف أهداف إسرائيلية، ويمكنها تطوير تلك التكنولوجيا المتطورة ونقلها إلى عناصر الميليشيات الشيعية الموالية لها، ما سيمثل تهديداً للأمن والاستقرار بالمنطقة، بيد أن موسكو ستحرص على عدم تنفيذ ذلك السيناريو لتجنب تصعيد المواجهة مع واشنطن.

مستقبل العلاقات الروسية – الإيرانية 12

من المتوقع أن تتوسع لتشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية، وفي مجال الطاقة النووية، ولكن ستبقى هناك فوارق كبيرة في تعاطيها مع التطورات الجيو-استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في منطقة الخليج.

تدفع الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والمصلحة المشتركة الروسية-الإيرانية إلى إضعاف النفوذ الأمريكي وكلاً من موسكو وطهران إلى زيادة تعاونهما، وتطويره للتحويل إلى شراكة حقيقية تتعدى إطار العمليات العسكرية المشتركة، لكنها لن تكون حلف استراتيجي، وسيكون البديل لقيام الحلف إقامة علاقات استراتيجية لمواجهة الأحداث والتطورات الطارئة في بقعة جغرافية محددة.

ستحاول إيران توظيف العلاقات مع روسيا من أجل بناء منظومتها العسكرية، وخدمة سياساتها الإقليمية، وحماية مصالحها الدولية، وهي تدرك أهمية موقع روسيا في مجلس الأمن وحققها في نقض مشاريع القرارات، كوسيلة يمكنها من خلالها الاحتماء من فرض عقوبات دولية جديدة ضدها، كما يمكن لروسيا تأمين قدر كبير من الحماية لإيران في حال وقوع خلافات بينها وبين الدول الغربية حول تنفيذ الاتفاق النووي.

تدرك إيران حاجة روسيا «كدولة عظمى» لقدر واسع من حرية المناورة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والجيوا-استراتيجية على المستوى الدولي، وخصوصًا مع الدول المهمة في الشرق الأوسط، وإيران نفسها بحاجة للنأي بنفسها عن كل خلافات روسيا مع الغرب.

تشكل عقود شراء الأسلحة الروسية من قبل إيران العنصر الأساسي في التبادلات الاقتصادية بين البلدين، وسيكون لدى روسيا بعض الهواجس جراء هذه العقود، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير هذه العقود على علاقات روسيا مع إسرائيل ومع بعض الدول العربية الرئيسية، وإمكانية استعمال هذه الأسلحة خارج حدود إيران، وتوريدها لجماعات موالية لإيران في دول أخرى، ولا تريد أن تستورد فقط السلاح بل التكنولوجيا الخاصة بهذا السلاح، وسيثير هذا الأمر العديد من الهواجس لدى موسكو.

الاستنتاج:

لا يتوقع أن تتوسع الشراكة الراهنة إلى حلف إستراتيجي بين إيران وروسيا، يغطي كامل منطقة الشرق الأوسط، وسيكون البديل لقيام حلف إستراتيجي، إقامة علاقات إستراتيجية لمواجهة الأحداث والتطورات الطارئة في بقعة جغرافية محددة.

زجت روسيا بكامل قدراتها العسكرية والدبلوماسية في الخارج لدعم مطالباتها بمكانة القوة العظمى، وهي تواصل استخدام قواتها العسكرية بحكمة، من خلال الاقتصاد وتركيز القوة حيث يلزم، وبالنسبة للشرق الأوسط فهي تسترشد بنهج سياسي براجماتي واقعي للعلاقات الدولية، يعمل بشكل مناسب لها.

جملة المتغيرات الجيوسياسية الآنية وعلى رأسها التعاون العسكري الروسي الإيراني والتنسيق السياسي بينهما، تنذر بنشوء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، تكون روسيا إحدى محاوره بالتعاون مع إيران، وربما تكون الحرب الأوكرانية فرصة مواتية للدولتين لتعزيز التعاون بينهما.

برغم أن روسيا لا تمتلك حضورًا اقتصاديًا قويًا في الشرق الأوسط باستثناء قطاع الطاقة وبعض مناطق التجارة المتخصصة القليلة، استفادت بمهارة من أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية لتحظى بحضور أكبر وأقوى في المنطقة، وتمثلت نتائج الحرب بين روسيا وأوكرانيا في أن أصبح الاقتصاد الروسي أكثر اعتمادًا على الطاقة، والذي بدوره أدى إلى وضع موسكو تحت رحمة أسعار الطاقة المتقلبة، ويتطلب ذلك استمرارية الوصول إلى الأسواق والتعاون المستمر مع السعودية للتفاوض بشأن أسعار البترول من خلال عضويتها في أوبك+.

تعاملت دول الخليج مع حاجة روسيا الاقتصادية كنقطة ضعف يمكن استغلالها لصالح مكاسبها السياسية، وقد استخدمت دول الخليج هذه الاستثمارات لدفع موسكو لموافقتها على سياساتها في المنطقة، لذلك فهي تلتزم بالحياد لكي تحقق التوازن المطلوب في علاقاتها المتشابكة، توازن قد لا تستطيع الحفاظ عليه.

خلال ستة عقود كانت أميركا وحلفاؤها الغربيون يملكون الإذن حصريًا باستعمال قواعد جوية في دولة ما لضرب دولة أخرى في المنطقة، ونجحت روسيا مؤخرًا في امتلاك مثل هذا السماح من خلال التعاون مع إيران.

يتضح أن المخطط الاستراتيجي الروسي الجديد يسعى إلى إقامة قواعد بحرية وجوية في الشرق الأقصى مثل فيتنام وفي أميركا اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا وفي مصر، حيث أكدت المصادر الروسية إجراء مباحثات مع الحكومة المصرية لاستعمال عدة مواقع عسكرية، ومنها قاعدة في مرسى براني قرب الحدود الليبية، ويبدو بأن روسيا باتت تسعى من خلال القاعدتين في سوريا ومرسى براني في شمال غرب مصر وقاعدة همدان في إيران إلى تعزيز وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وتحويل البحر المتوسط إلى محور جديد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمؤكد بأنها تسعى للتموضع في مراكز أخرى أفريقية وأخرى تطل على البحر الأحمر وبحر العرب.

ما هو واضح ووضوح الشمس أن النخبة الخمينية لن تتخلى عن الدول أو المناطق التي تسيطر عليها تحت أي ظرف كان، وهو بعيد الاحتمال تحت الإدارة الأمريكية الحالية بسبب الاتفاق النووي، وبالتالي فطالما استمر الانغماس الأميركي في آلية الاتفاق، حيث تعتقد إيران بأنه لن تكون هناك مقاومة أميركية لبسط سيطرتها على أربع دول عربية.

بالنسبة لليمن تهدف طهران إلى الإبقاء على «النظام الحوثى» مسيطراً على الساحل المطل على البحر الأحمر، وتعتبر أن التسوية الإقليمية الدولية ستضمن بقاء «الحوثيين» على مساحات واسعة بمجرد أن تضغط إدارة بايدن على التحالف العربي لوضع حد لحرب اليمن والانسحاب منه، فإن ذلك سيتحول إلى «مصد» سيحي الحوثيين.

المراجع:

- العداء لواشنطن- ابعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران / د. منى سليمان-انتريجونال للتحليلات السياسية
- الشراكة الروسية – الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيو-استراتيجي في الشرق الأوسط
- إعداد: العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ضابط متقاعد في الجيش اللبناني
- أسباب المواجهة الروسية الإيرانية في سوريا-علي هاشم -مراسل الشؤون الإيرانية/بي بي سي عربية
- ما أبرز بنود العقيدة البحرية الروسية الجديدة التي وقعها الرئيس بوتين في يوم الأسطول الحربي -يورونيوز مع ا ف ب
- عقيدة بوتين الجديدة لسياسة روسيا الخارجية تمهد لمزيد من التدخلات العسكرية-موقع اسباب
- العودة الروسية إلى الشرق الأوسط -العقيد الركن إسطفان الشدياق -ضابط في الجيش اللبناني
- أهداف إيران في الشرق الأوسط حتى -2024 وليد فارس
- حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط -بيكا واسر/ مؤسسة راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط
- مشروع الشرق الأوسط الكبير في نسخته الروسية-صحيفة "أيدنلك" التركية



أبعاد التعاون الروسي - الإيراني

وحدود التقاء مصالحهما
في الشرق الأوسط

رشا فريد حسين بن عطاف
باحثة وناشطة سياسية لدى مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
أبريل/نيسان 2023